الحياة اليومية في كامبالا، أوغندا

القرن الإفريقي

اتخاذ الإجراءات السليمة في الوقت الحالي سيضمن ازدهار إفريقيا جنوب الصحراء في عالم ما بعد كوفيد-١٩

أبيبيه آمرو سيلاسي

لنسافر عبر الزمن إلى المستقبل في عام ٢٠٨١. إن الطفرة الديمغرافية التي يتكشف عنها النقاب حاليا في معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ستكون قد ساهمت على الأرجح حينها في تحويل العديد من اقتصادات المنطقة لتصبح الأكبر والأكثر ديناميكية على مستوى العالم.

تفكير متفائل؟ ربما. ولكن منذ ثلاثين أو أربعين عاما، ما كان الكثيرون ليرون ذلك أمرا ممكنا أيضا للصين أو الهند أو إندونيسيا أو تركيا.

وهناك ثلاثة عوامل سيكون لها دور مؤثر في تحقيق هذه الرؤية:

- التحول الديمغرافي المستمر: فمع حلول عام ٢٠٥٠، سيصبح العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء من بين البلدان القليلة التي تمتلك ثروة متنامية من السكان في سن العمل. وسيزداد الاستثمار والطلب الاستهلاكي نتيجة مجموعة من العوامل التي ستجتذب حتما الكثير من الابتكارات.

الصورة: IMF/ESTHER RUTH MBABAZI

- الثورة الرقمية الحالية — التي تتيح مجالا كبيرا لنشر المعرفة وتوفير فرص عمل جديدة وزيادة كفاءة الخدمات المقدمة.
- كفاءة اقتصادات المنطقة في التعامل مع التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون والتداعيات السلبية المتوقعة نتيجة تغير المناخ.

ويصعب تخيل هذا المستقبل في الوقت الحالي وسط التحديات غير المسبوقة الناجمة عن الجائحة. ولكنه مستقبل يمكن تحقيقه بفضل الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها المنطقة. ولا بد أن يكون ذلك هو الهدف الذي ترتكز عليه السياسات.

ولا يسعنا إغفال تحديات الأجل القريب. فمعدلات التلقيح أقل كثيرا عن مستوياتها في البلدان مرتفعة الدخل، حيث بلغت المعدلات في المتوسط حوالي ٢,٥٪ من جميع سكان بلدان إفريقيا جنوب الصحراء حتى أوائل أكتوبر ٢٠٢١. ولا يتوافر لمعظم بلدان المنطقة سوى حيز مالي محدود لتلبية احتياجات الاستثمار، ولا تزال آفاق النمو على المدى القريب دون توقعات ما قبل الجائحة.

ورغم أن التركيز ينصب في الوقت الحالي على التصدي لتلك التحديات على المدى القريب، وهو أمر واجب في ظل هذه الظروف، ينبغي أن تظل إمكانات البلدان على المدى الطويل جزءا من أولوياتنا. وللتعافي من الجائحة وتعظيم الإمكانات على المدى الطويل، سيتعين تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية لإحداث التحول المرجو، إلى جانب الحصول على قدر هائل من التسهيلات التمويلية الميسرة من الخارج.

الاستفادة القصوى من المكاسب الديمغرافية

تشير التوقعات إلى تضاعف عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء من مليار إلى ملياري نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ تقريبا. وهو ما سيمثل نصف النمو السكاني العالمي. وسيكون السكان في سن العمل هم الفئة العمرية الأسرع نموا على الإطلاق. وهذه التوقعات — رغم تفاوتها عبر مختلف بلدان القارة — ينبغي النظر إليها جنبا إلى جنب مع الاتجاه المعاكس في الاقتصادات المتقدمة التي تشهد عادة ارتفاعا في أعداد المسنين، وهو ما يدل على انقلاب الهرم السكاني، وتراجعا في عدد السكان عند استبعاد تدفقات المهاجرين.

وهذا الاتجاه ربما يكون أعظم فرصة قد تحظى بها المنطقة على الإطلاق، حيث يساهم في بناء مستودع متنام من المواهب والابتكارات البشرية في ظل وجود سوق ضخمة — ودائما ما اعتُبر ذلك من العوامل الدافعة لديناميكية الاقتصاد. غير أن ذلك ليس أمرا مسلما به ويستلزم اختيار سياسات حكيمة لضمان تحقق هذه الإمكانات.

وسيكون من الضروري الاستثمار في رأس المال البشري. وبينما تتفاوت الظروف القُطرية عبر بلدان المنطقة، سيتطلب ذلك خصوصا توفير المزيد من فرص التعليم عالي الجودة لهذه الأعداد السكانية المتزايدة، سواء في المرحلة الابتدائية أو الثانوية، وتطوير التعليم الجامعي لتلبية طلب القطاعات الداعمة للنمو. وسيتعين أيضا التوسع في الاستثمارات في قطاع الرعاية الصحية، بما في ذلك إتاحة الحصول على مجموعة متنوعة من اللقاحات (ربما من خلال مراكز الإنتاج الإقليمية)، وضمان توافر حد أدنى على الأقل من الخدمات الصحية للجميع، وتوفير خدمات تنظيم الأسرة.

غير أن التعجيل بتوفير خدمات الصحة والتعليم لن يكون أمرا سهلا، حيث يتعين بناء البنية التحتية اللازمة وتدريب

ينبغي أن تظل إمكانات البلدان على المدى الطويل جزءا من أولوياتنا.

المعلمين والأطباء وغيرهم من مقدمي الخدمات، إلى جانب تدريب المدربين أنفسهم. وفي ظل التغيرات السكانية السريعة التي تشهدها بلدان عديدة، لن يؤدي تأخر السلطات في اتخاذ هذه التدابير سوى إلى المزيد من التحديات. ومن الضروري وضع خطط متعددة السنوات، وموازنة المفاضلات بين الاستثمار في زيادة الخدمات من أجل الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى وإيلاء الأولوية لتوفير الخدمات في المدى القريب.

وتكتسب هذه الاستثمارات أهمية أكبر في مرحلة التعافي من كوفيد-١٩. فقد فرضت الجائحة المزيد من الضغوط على مرافق الرعاية الصحية في معظم بلدان إفريقيا، فضلا عن خسائر التعليم التي تركزت ضمن فئة الشباب بسبب التباعد الاجتماعي وضعف القدرة على توفير خدمات التعليم من بُعد بسبب محدودية أدوات الاتصال الرقمي المتاحة — ولا سيما في المناطق الريفية حيث يعمل الكثيرون. كذلك سيساعد سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على التعليم وفرص العمل على دعم التحول الديمغرافي (من خلال خفض مستويات الخصوبة) وتعزيز الإنتاجية.

ولن يكفي مجرد تدريب الأجيال التالية. فيجب تحقيق الاتساق بين مهارات الداخلين الجدد في سوق العمل والوظائف المتاحة، فضلا عن ضرورة زيادة فرص العمل الجيدة لا لتسع نسبة أكبر من السكان الحاليين فحسب، بل لتواكب أيضا الارتفاع المستمر في أعداد الباحثين عن عمل. ويمكن التصدي لهذه التحديات من خلال إطلاق إمكانات القطاع الخاص. لذلك يتعين على صناع السياسات خلق مناخ أعمال داعم للنمو وتشجيع استثمارات القطاع الخاص. وسرعان ما سيساهم ذلك في زيادة الحافز على مراكمة رأس المال كأداة مكملة لعرض العمالة المتزايد.

التحول الرقمي في إفريقيا

يبشر انتشار التكنولوجيات الرقمية عبر بلدان العالم بفرص جديدة. ومن شأن الإصلاحات والبنية التحتية الرقمية مساعدة المنطقة في تحقيق قفزة نوعية – تعزيز الصلابة والكفاءة، وزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتحسين الخدمات العامة المقدمة، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتوفير المزيد من فرص العمل الجديدة.

ويتيح التحول الرقمي فرصا لزيادة كفاءة الحكومات وشفافيتها (وتعزيز الحوكمة بالتالي). ومن الأمثلة على زيادة الكفاءة إتاحة خدمات مثل تقديم الإقرارات الضريبية وتأسيس الشركات عبر شبكة الإنترنت، واستخدام نظم الكمبيوتر في الإدارة الجمركية، وتقديم المساعدات الاجتماعية من خلال إرسال الأموال عبر الهواتف المحمولة. ويمكن تحسين الشفافية من خلال نشر المعلومات عبر شبكة الإنترنت، والمشاركة الإلكترونية، وأتمتة عملية تقديم الخدمات (للحد من الاحتكاك البشري الذي قد يؤدي إلى الفساد). ومن شأن هذه الفرص بناء الثقة وزيادة حصيلة الإيرادات وتحسين جودة الإنفاق.

كذلك تساعد التكنولوجيا سريعة التطور في قطاعات الأتمتة والذكاء الاصطناعي والاتصالات على إحداث تغيرات هائلة في طبيعة القطاع الخاص. وقد تعني وتيرة التغيير تلك أن مسارات التنمية التي طالما عرفناها – صعود سلم التنمية بدءا من الصناعات الخفيفة ووصولا إلى مستويات أعلى من التعقيد والتطور – لم تعد عملية أو مرغوبة. عوضا عن ذلك، يرجح أن تزداد أهمية خدمات أخرى مثل التعهيد الخارجي للعمليات، والتجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية. ويمكن للتكنولوجيا المالية على سبيل المثال زيادة النمو وتشجيع الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات للعملاء الذين لم تتح لهم الاستفادة من الخدمات المصرفية في السابق، وإن كان من الضروري الموازنة بين استخدام التكنولوجيا المالية ومخاطرها على الاستقرار المالي. وبوجه أعم، يساهم التحول الرقمي في تشجيع ريادة الأعمال عن طريق السماح للشركات بالنمو سريعا اعتمادا على رأس مال مادي قليل وبصمة جغرافية محدودة. غير أن الأتمتة والذكاء الاصطناعي قد يؤديان إلى ضغوط خافضة لنصيب العمالة من الدخل إذا ما تم استخدامهما للاستغناء عن العمالة بدلا من دعمها، مما قد يحد من الطلب على العمالة.

ويعد الاستثمار في رأس المال البشري مهما بقدر المكاسب الديمغرافية. وسيتعين أن تدمج نظم التعليم تكنولوجيا المعلومات في المناهج التي يدرسها الطلاب في سن صغيرة للغاية – كما يتعين أن يؤكد التعليم المهني والثانوي على المهارات الفنية اللازمة لركوب موجة التحول الرقمي. وقد يُستفاد من أحد جوانب هذا التحول، وهو التعليم عبر الإنترنت. فالاطلاع على هذه المصادر يمكن أن يساعد الشباب في إفريقيا جنوب الصحراء على تجاوز حدود نظم التعليم الوطنية التي تتطور بدورها مع الوقت.

وبدون الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، سيظل تأثير التحول الرقمي محدودا — حتى في البلدان الأكثر تطورا في هذا المجال، وقد تؤول ثماره إلى الصفوة فحسب بدلا من توليد مكاسب واسعة على النحو الذي نتوقعه جميعا. ويتعين كشرط أساسي توفير البنية التحتية الأساسية لتوليد الطاقة وإتاحة مصدر كهرباء موثوق يمكن للأسر الاعتماد عليه بأسعار معقولة. كذلك سيستلزم توفير الإنترنت عالي السرعة لقطاع كبير من المجتمع مد كابلات بحرية ذات سعة ملائمة لتوفير حيز ترددي كاف وبنية تحتية للاتصالات لنشر خدمات الإنترنت في جميع أنحاء البلاد. وكأداة مكملة لذلك، ينبغي إخضاع قطاع الاتصالات لضوابط تنظيمية محكمة لفرض أسعار تنافسية في متناول المستهلكين.

إدارة مخاطر تغير المناخ

يشكل تغير المناخ تهديدا جسيما للعديد من بلدان المنطقة. وتتفاوت آثاره عبر البلدان. فالبعض يواجه موجات جفاف، والبعض الآخر يواجه ارتفاعا في منسوب مياه البحار وأعاصير وفيضانات، وتشهد معظم البلدان ارتفاعا في درجات الحرارة وتغيرات في أنماط هطول الأمطار. غير أن جميع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تشترك في الافتقار إلى الصلابة إزاء تغير المناخ ومحدودية آليات التكيف، فضلا عن الاعتماد على الزراعة البعلية. لذلك يزداد تأثير تغير المناخ على النشاط الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بالمناطق الأخرى.

٦٠ عاما من الشراكة

يوافق هذا العام الذكرى الستين لإنشاء الإدارة الإفريقية في صندوق النقد الدولي. وتم تأسيس الإدارة عام ١٩٦١، بعد مرور ١٧ عاما على مؤتمر بريتون وودز، استجابة لاحتياجات مجموعة كبيرة من البلدان الإفريقية حديثة الاستقلال. وعلى مدار السنوات، طرأت عدة تطورات ملموسة على أدوات الصندوق، حيث تحول من تقديم الدعم لاحتياجات ميزان المدفوعات على المدى القصير إلى التصدي للتحديات الأطول أجلا، ورفع حدود الاستفادة من الموارد التمويلية الميسرة، وقام بالمزيد من الجهود في مجال تنمية القدرات. وبلغ التعاون بين الصندوق والمنطقة مستويات غير مسبوقة خلال أزمة كوفيد–١٩، حيث قدم الصندوق ما يقرب من ٢٧ مليار دولار أمريكي في صورة مساعدات مالية إلى ٣٩ بلدا إفريقيا. وتم توفير ثلاثة أرباع هذه القروض من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر – وهو أداة صندوق النقد الدولي لتقديم القروض للبلدان منخفضة الدخل بسعر فائدة صفري.

يتطلب استغلال هذه التحولات ضخ استثمارات هائلة في البنية التحتية البشرية والمادية.

ويتعين تسريع وتيرة التكيف مع تغير المناخ باعتباره عنصرا حاسما في التصدي لهذه التحديات. ويتطلب ذلك تنفيذ استثمارات موجهة في البنية التحتية والأفراد وآليات التكيف، مما سيساهم في زيادة الصلابة إزاء تغير المناخ وتعزيز الإنتاجية والحد من عدم المساواة. وينبغي النظر أيضا في تحسين نظم الري ونشرها على نطاق أوسع لحماية المحاصيل من الجفاف، وزيادة صلابة المباني ونظم الصرف للحماية من الأعاصير. ويساعد الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم على جعل الفرد أكثر قوة من الناحية الجسمانية وأكثر دراية بكيفية التعامل مع مخاطر المناخ. كذلك تعد المساعدات الاجتماعية وتوافر التمويل عوامل من شأنها مساعدة المواطنين على بناء مساكن أكثر صلابة والاستثمار في الزراعة المراعية للمناخ والرعاية الصحية والتعليم، كما تمثل هذه العوامل هامش أمان لمساعدة الأفراد والشركات على التكيف في أعقاب الصدمات. ومن شأن السياسات الاقتصادية الكلية السليمة — مثل زيادة الحيز المالي، ودعم التنوع الاقتصادي، والسعي إلى تطبيق أسعار صرف مرنة — الحد أيضا من تأثير الصدمات المناخية.

وتنشأ تحديات إضافية نتيجة التحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون، حيث ستواجه بلدان المنطقة المصدرة للنفط والغاز تراجعا في الإيرادات، وضعفا في الاستثمارات المتعلقة بهما. لذلك يتعين التعجيل بتنويع أنشطة هذه الاقتصادات لزيادة الدخول وتوفير فرص عمل للجميع في ظل الزيادة السكانية السريعة. وفي الوقت نفسه، فإن تراجع العرض العالمي من هذه الموارد والضغوط من أجل الاعتماد على الطاقة الخضراء يتطلبان أيضا تحول المنطقة بأسرها إلى أنشطة أكثر مراعاة للبيئة في قطاعات الصناعة وتوليد الكهرباء — من خلال مجموعة مختلفة من السياسات، بداية من التنظيم المالي وحتى الاستثمارات الضخمة في الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وبالنسبة لإفريقيا، سيكون من الضروري تسهيل نقل التكنولوجيا من الاقتصادات الأكثر تقدما، ولا سيما في ظل تسارع وتيرة التوسع الاقتصادي المصاحب للنمو السكاني السريع. كذلك ستزداد الضغوط من أجل زيادة مصارف ومستودعات الكربون وصونها على حساب الفرص المحتملة في مجالي قطع الأشجار والتعدين.

الوصول إلى التمويل

يتطلب استغلال هذه التحولات ضخ استثمارات هائلة في البنية التحتية البشرية والمادية. غير أن العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء أصبحت تواجه حيزا ماليا محدودا والمزيد من أعباء الدين بسبب الجائحة.

وعلى السلطات تكثيف جهودها لزيادة إيرادات المالية العامة من خلال تنفيذ الإصلاحات الضرورية لضمان كفاءة السياسة الضريبية، والإدارة المالية العامة الشاملة، والشفافية والحوكمة الرشيدة. كذلك يجب على بنوك التنمية متعددة الأطراف وشركاء التنمية زيادة التمويل المتاح من خلال المنح والقروض الميسرة إن أمكن. ومن خلال إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة من الاقتصادات المتقدمة التي تتمتع بموازين مدفوعات قوية، قد يمكن توفير قروض أطول أجلا للمساعدة في هذا الصدد.

غير أن زيادة مستويات الديون عبر القارة خلال العامين الأخيرين تثير المزيد من المخاوف بشأن إمكانية الحصول على ديون جديدة. وقد بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تضمن البلدان تحقيق عائد جيد على الاستثمارات الممولة بالديون وأن تستهدف مشروعات عالية الجودة استنادا إلى دراسات جدوى شاملة وعمليات شراء عامة تتسم بالكفاءة والشفافية.

مباراة طويلة الأجل

بالرغم من أن الاستجابة للجائحة على المدى القصير تعد الأولوية الواضحة في الوقت الحالي، تتطلب الإدارة الفعالة لعملية التعافي مراعاة الاتجاهات طويلة الأجل.

فالمنطقة تواجه تحديات، ولكنها تتمتع في الوقت نفسه بإمكانات كبيرة للنمو خلال الستين عاما القادمة. وينبغي أن تحقق البلدان أقصى استفادة ممكنة من هذه الإمكانات من خلال زيادة إيرادات المالية العامة وتعظيم العائد على الاستثمارات الموجهة في رأس المال البشري والمادي – بما في ذلك إنشاء بنية تحتية أساسية مقاومة لتقلبات الطقس لتوفير الكهرباء للمزيد من المواطنين. وينبغي أن يضطلع الشركاء الدوليون بالدور المنوط بهم في دعم هذه الجهود من خلال توفير المساعدة الفنية والتمويل.

وبالرغم من انتشار التداعيات السلبية للجائحة، يتعين على بلدان المنطقة استغلال هذه الفرصة كدافع لتنفيذ الإصلاحات اللازمة تمهيدا لمائة عام من النمو الشامل في القارة الإفريقية. FD

أبيبيه آمرو سيلاسي مدير الإدارة الإفريقية بصندوق النقد الدولي.